ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

# الفصل الرابع

## القطاع الخاص (المقاولة): النشأة والتطور

**تمهيد**

1. **المفهـوم والماهية**
2. **مراحل نشأة القطاع الخاص**
3. **أشكال دعم ومساندة المقاولة في الجزائر**
4. **مسئولية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

**تمهيد:**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

ورغم كل ذلك لم تحض المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حظيت به في الوقت الحالي من قبل علوم التسيير، ولم تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى كشكل مصغر للمؤسسة الكبيرة، إلا أن دورها التنموي جعلها تستأثر بالاهتمام مجدداً، وفي الجزائر أولت السلطات العمومية أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بداية عشرية التسعينيات من أجل تعزيز دورها خاصة بعد تدهور الظروف المعيشية وتباطؤ معدلات النمو، والشروع في تطبيق سياسات التحرير المالي والاقتصادي.

ولذلك حاولت الجزائر هي الأخرى منذ نهاية القرن الماضي، وتحت ضغط التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي، إلى جانب الصعوبات التي واجهت القطاع العمومي والتي أدت بمعظم مؤسساته إلى أقصى درجات التدهور، بإعطاء مجالا أوسعا لدعم تنمية وترقية المشروعات الذاتية وخاصة الريادية.

وتجلى ذلك من خلال الإجراءات القانونية والتنظيمية التي اتخذت لفائدة هذا النوع من المؤسسات، وأتاحت بعض الأساليب والوسائل المميزة التي أثبتت نجاعتها في مساندة ودعم وتطوير هذا النوع من المشروعات، كإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع، وإنشاء حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات والمناولة الصناعية والحدائق العلمية والامتياز التجاري (الفرنشايز) ... والتي يمكن التعرف على مميزاتها ودورها الفعال في رعاية ومساندة المشروعات الذاتية الريادية التي لها وقع كبير في التنمية.

**أولاً: المفهوم والماهية:**

لقد استخدم مصطلح (Entrepreneurship) لأكثر من 200 عام إلا أنه يكتنفه الغموض بعض الشيء، حيث أن كلمة المبادرات الفردية والأعمال الريادية مشتقة من كلمات فرنسية وتعني (بين- وتأخذ)، لذلك فإن المبادر أو الريادي يأخذ مكاناً بين المزودين والعملاء أو المنتجين والعملاء، وفي نفس الوقت يأخذ المخاطر لتحقيق النجاح.

بيتر دريكر عام 1985 عرف المبادر أو الريادي بأنه الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية عالية وجيفري تيمنز 1994 عرف المبادر الفردي أو الريادي بأنه العمل الإنساني المبدع الذي يبني عملاً متميزاً من لا شيء، وتعتبر عملية الريادة اقتناصاً للفرص بغض النظر عن المصادر المتاحة أو نقص هذه المصادر[1].

وخلال تاريخ تطور الفكر الاقتصادي، ثمة علماء اقتصاديون قلائل من حاولوا تعريف دور رجال الأعمال المبدعين في النمو الاقتصادي، وربما الأكثر تأثيراً هو العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر ( Joseph Schompeter ) الذي وصف رجال الأعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الإبداعي (Creative destruction) حيث أنه ومن وجهة نظره هؤلاء الرجال المبدعين يقومون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكاريه جديدة يحصدون من ورائها أرباح كبيرة ويحتكرون الأسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة ولهذا فإن الاقتصاديون غالباً ما يربطون بين الأعمال الإبداعية والقدرة على حسن استغلال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

يرى julien أن إعادة بعث الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بعد عشرية السبعينيات من القرن الماضي كان نتيجة لعدة عوامل، متقاربة فيما بينها[2]، ويرجع أهمها إلى العوامل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي، كسياسات التحرير المالي والنقدي التي ساعدت على نشأة اللامركزية في التسيير وانسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة في الدول النامية والدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، وفي مقابل انسحاب الدولة برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

من خلال ما سبق يتبين أن هناك العديد من العوامل المتفاعلة في ما بينها أدت إلى إعادة بعث الاهتمام والبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن حصرها في الثلاثة عوامل السابقة فحسب، وأنها ساهمت مجتمعة في تركيز اهتمامات علوم التسيير، الأمر الذي أدى إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وزيادة أهميتها في معظم الاقتصاديات، وفي العنصر الموالي نحاول إبراز كيفية مساهمة تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة أهميتها ودورها.

[1] عبد الهادي العتيبي، العلوم و التكنولوجيا في العالم العربي، على الموقع / http://www.arabschool.org.sy/

[2] 7. PREVOST P.، Le développement local : Contexte et définition، Cahiers de recherche IREC 01-03، Institut de recherche et d'enseignement pour les coopératives de l'Université de Sherbrooke (IRECUS)، 2003، p 7.

وقد كان تأسيس الأعمال الريادية من أهم الأسباب المسئولة عن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال السنوات الأخيرة، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن المبادرات الفردية والأعمال الريادية تمثل نسبة 96% من عدد المصدرين في الولايات المتحدة الأمريكية وقيمة 30 % من إجمالي الصادرات، كما ساهمت هذه المشروعات الريادية في خلق عدد كبير من فرص العمل في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت 15 مليون فرصة عمل في مجال الخدمات عام 1992[1]. وبذلك يعتبر هذا القطاع ثاني أكبر قطاع توظيفي في الولايات المتحدة، وينشط قطاع المشروعات الريادية في الولايات المتحدة، ويبلغ معدل تأسيس المشروعات الصغيرة 43200 سنويا.

كما أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة يشكل في بريطانيا ما نسبته 27% من إجمالي قوة العمل.أما في الصين فيمثل قطاع الأعمال الصغيرة والأعمال الريادية أكثر من 50% من الدخل القومي للصين، وتعتمد بلاد كثيرة مثل سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وغيرها، اعتماداً كبيراً في اقتصادها الوطني على مثل هذا النوع من المشروعات التي تخص الأعمال الريادية.

هذا الشأن يرى أحد خبراء الشركة وهو السيد والتر أيكان أنه" من المستصوب **للنهوض بالقطاع الخاص** أن تبحث الحكومة مسألة إلغاء المثبطات الواضحة، وذلك بتوفير بيئة اقتصادية ليبرالية"[2]. وبذلك تصبح مسألة رد الاعتبار إلى القطاع الخاص لنجاعة الاستثمار في الجزائر إحدى المظاهر الأساسية لمنهجية الإصلاح الاقتصادي وبالتالي التخفيف من حدة البطالة مما يحقق أفضل السبل للوصول إلى تنمية مستدامة.

**ثانياً: مراحل نشأة القطاع الخاص:**

لقد عرف العهد العثماني في بدايته بالقرصنة ولكن مع تراجع هذا النشاط الذي كان يجلب أموالاً طائلة وخاصة بعد جلاء الاحتلال الإسباني 1792، حيث انصرف اهتمام أيالة الجزائر نحو الداخل بالاعتماد على الموارد الداخلية للبلاد كمنتج أكثر جدية من القرصنة.

وكانت أغلب المدن الجزائرية في هذه الفترة تتسم بالتجارة، القليل منها مثل تلمسان، الجزائر، قسنطينة ضمت أنشطة نسيجية بجانب الحرف التقليدية لمدن المغاربة[3] لنشاطات التحويلية في القطاعات الغذائية وهناك الكتابات الفرنسية التي تتحدث عن التقسيم الحرفي بين الأرياف والمدن، ففي الأولى تحوز النسوة على تصنيع

[1] عبد الهادي العتيبي، العلوم و التكنولوجيا في العالم العربي، المرجع الافتراضي السابق.
[2] منير يونس، ثمار الإصلاحات النهوض الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، أفريل 2002، ص 22-23.
[3] KATEB (K)
نقلا عن مقراني أنور مقراني، **العمل وعلاقات العمل في المؤسسة الصناعية الخاصة**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2011، ص 180

المستلزمات الضرورية للحياة المنزلية، وحتى داخل القبائل فقد تخصصت كل منها في إنتاج وسائل العمل الضرورية لفلاحة الأرض، وقبائل أخرى بحكم قربها من المواد الخام أو توارثها لتقاليد العمل في التخصص في بعض الصنائع.

في حين اتسمت الحياة الحرفية في المدن بتيباين قطاعين أحدهما يضم تعاضديات تتجمع حسب نوعية المنتوج، بها رؤساء حرف ومتعلمين توارثوا المهن من جيل إلى جيل. أما القطاع الثاني يتعلق بالتصنيع الكبير الحجم مثلما هو الحال بالنسبة إلى الورش البحرية النواعير الهوائية والصناعة الحربية[1].

يظهر لنا جلياً من هذا الصناعة بالمفهوم الحديث لم تكن قد وصلت إلى ما هو مرغوب ومطلوب الآن، وهذا بطبيعة الحال منطقي لأن التطور الخاص في المجال التقني والتكنولوجي لم يبرز بعد بالشكل الذي عُرف بعد الثورة الصناعية.

وبعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 لم يعمل على تطوير هذه الصناعات بل بالعكس عن ذلك تماماً، أي لم يردها المستعمر أن تكون بلداً مصنعاً بل أرادها أن تكون مورداً لها للزراعة التصديرية والصناعة الاستخراجية الموجهة لتصدير المواد الأولية، في حين أنها –الجزائر– تستورد المواد والمنتجات الصناعية، التي عقدت من المصاعب التي عاشتها الصناعة التقليدية المحلية ما انفكت تشهد اختناقاً تدريجياً في المدن الكبرى الرئيسية بسبب المنافسة الشرسة للمنتجات المستوردة من الخارج، أما النشاط الصناعي فظل ضعيفاً حتى الحرب العالمية الثانية حيث ظلت "الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم وظل عدد مناصب الشغل في مجال التصنيع متواضع أيضا[2].

عموماً إن تطور الأنشطة الصناعية في الجزائر كان محدوداً إلى غاية انطلاق ثورة التحرير 1954 متناغماً مع سياسة تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي برمته؛ ويجب أن نوضح أنه حتى مشروع قسنطينة 1959 كان الاقتصاد الجزائري يتميز بالرأسمالية الفلاحية الاستعمارية وبالرأسمالية الفرنسية المالية المهتمة بالنشاطات المنجمية والبنكية والتجارية وهي مصادر ربح لتدعيم سيطرتها[3].

وما يلاحظ أيضاً أن الصناعة لم تنتج في سنة 1960 إلا العشر مما تحتاجه من الأحذية... وغياب بعض الصناعات نهائياً مثل الصناعة الكيماوية كما أنه سنة 1960 كانت 86 بالمائة من المؤسسات شغلت كل واحدة

[1] أنور مقراني، نفس المرجع، ص 180.
[2] Brahimi Abdelhamid, **STRATEGIE DE DEVELOPPEMENT POUR L'ALGERIE : DEFIS ET ENJEUX**, Paris, Economica, 1991, pp 17-19.
[3] IBID, p 81.

أقل من 100 عامل، و53 بالمائة من هذه الأخيرة شغلت أقل من 20 عاملاً للواحدة. وقد تمركزت 85 بالمائة من هذه المؤسسات في الجزائر العاصمة و ضواحيها[1].

لقد انطلقت الصناعة الاستعمارية بشكل جدي مع الحرب العالمية الثانية، بسبب ظروف الحرب، حيث دفع ذلك الشركات الفرنسية الكبرى إلى تحويل جزء من نشاطها عبر إنشاء فروع لها، وهو الذي رفع من قيمة الاستثمارات بشكل ملحوظ وخاصة بعد اكتشاف النفط؛ ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (1) يوضح حجم الاستثمارات الأوروبية في الجزائر في فترة 1959-1962.

| السنوات | القطاع الخاص | القطاع العام | قطاع المحروقات |
|---|---|---|---|
| 1959 | 845 | 1345 | 1450 |
| 1960 | 1630 | 1500 | 1520 |
| 1961 | 995 | 2435 | 1230 |
| 1962 | 210 | 1720 | 920 |
| المجموع | 3680 | 7000 | 5120 |

Source : A. Benachenhou, **PLANIFICATION ET DEVELOPPEMENT EN ALGERIE** 1962-1988, éd CREA, 1980, p5.

هذا الجدول يؤكد لنا أن فرنسا لم تكن تهتم بالصناعات الكيماوية وكذلك القيود المفروضة على الجزائريين في مختلف المجالات لأن تطور اقتصاد الجزائريين وتحسين ظروفهم المعيشية سيعود على الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة بالسلب. إلا أن ظروف الحرب هي التي شجعت فرنسا على تطوير بعض الصناعات لكن دائماً في خدمة مصالحها.

هذا هو حال الصناعة عامة والقطاع الصناعي خاص في الجزائر خاصة قبل الاستقلال.

ننتقل بعد هذا إلى فترة الجزائر المستقلة لنكتشف حالة هذا القطاع في مختلف المراحل التي مر بها حتى يومنا هذا.

[1] Jean Peneff, **Industrie algérienne**, Paris, CNRS, 1981, pp 14-15.

وعليه نقول أن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة بعد الخروج المكثف للأوروبيين والفرنسيين من الجزائر بقي القطاع الاقتصادي شبه مشلول، وما كان على الجزائريين والدولة الجزائرية سوى أخذ الأمور بجدية والعمل على حل هذه المعضلة بمختلف الطرق، وكان من بين نتائج ذلك التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي والتسيير الاشتراكي فيما بعد في المؤسسات الصناعية.

وحتى ذلك نجد أن هناك قطاعين يهتمان بالصناعة والتصنيع: الأول القطاع العمومي الذي كان في يد الدولة والقطاع الخاص الذي كان في يد الخواص وخاصة الذين لهم شبه قاعدة في هذا المجال خلال الفترة الاستعمارية.

ونحن هنا سنختصر بالشرح المستفيض على القطاع الصناعي الخاص ولكن دون إهمال الإشارة ربما إلى القطاع الصناعي العام لأن القوانين التي سنت تسيير القطاع العام تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القطاع الخاص.

نجد أن القطاع الصناعي الخاص بعد الاستقلال ونظراً للسياسة المنتهجة من طرف الدولة، قزم إلى حد بعيد، وقيد هذا القطاع بقوانين أعاقته من التطور والتقدم والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

**المرحلة الأولى:**

وتميزت بتسخير الاستثمار كأداة لنقل التكنولوجيا حيث لم تكن الدولة في ظل هذه المرحلة بحاجة إلى أموال بقدر حاجتها إلى التكنولوجيا.

وتجسدت هاته الحاجة في تبنيها لسياسة الصناعات المصنعة والتي هي في الأساس استثمارات اقتصادية تكفلت الدولة لوحدها بأعبائها قصد إحداث تنمية صناعية تهدف إلى الخروج من دائرة التخلف من جهة، والقضاء على البطالة من جهة أخرى بيد أن صعوبة الوفاء بتحديات التنمية اجبر السلطة على **الاستعانة بالقطاع الخاص** وطنيا كان أم أجنبيا رغم ما أحدثته هاته الاستعانة من تعارض مع المنهج الاشتراكي المتبنى آنذاك من طرفها في مواثيقها الأساسية كبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر لسنة 1964، وضمن هذا المنطق المتناقض أصدرت السلطة القانون رقم 277/63 المؤرخ في 1963/7/27 المتضمن قانون الاستثمار والذي اعترف بدور ومكانة القطاع.

**المرحلة الثانية:**

ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

غير أن تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة مالية بعد الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في سنة 1986 أرغم السلطة على المرور إلى هذه المرحلة من مراحل اللجوء إلى الاستثمار الخاص وبالنسبة لهذه المرحلة فلقد عرفت بفكرة تسخير الاستثمار الخاص كأداة لجلب رؤوس الأموال وتميزت هاته المرحلة بما يلي (الاستغناء عن المنهج الاشتراكي وتبني معتقدات النظام الرأسمالي، **الانفتاح على القطاع الخاص ودعوته إلى الاستثمار الاقتصادي،** ترقية القطاع الخاص إلى مرتبة الشريك الاقتصادي) وتكرست هذه الأفكار في عملين قانونيين أساسيين هما: القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/7/12 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني. والقانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/4/14 المتعلق بالنقد والقرض[1].

ورغم الظروف السياسية المتميزة بالاضطراب إلا أن القطاع الخاص كان له موضع قدم مهم في النشاط الاقتصادي للدولة والتي لم تجد بدا من الاعتراف به بل وحتى في مشاركته في نجاعة الاستثمارات المحلية في الجزائر.

**ثالثاً: أشكال دعم ومساندة المقاولة في الجزائر:**

وتضمنت الأشكال التالية على سبيل الذكر لا الحصر:

**1. الإطار التنظيمي:**

لعبت الجزائر خلال السنوات الأخيرة دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدّة نواحي، كما أنشأت بعد سنة 1994 عدّة هيئات عامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشير إليها في هذا التسلسل.

- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 8سبتمبر 1996،
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب الأمر الرئاسي 01-03 المؤرّخ في 20 أوت 2001،

[1] معدل بالأمر رقم 03-11 مؤرخ في 2- أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض(جريدة رسمية، العدد 52، مؤرخة في 27 أوت 2003، ص3).

- ✓ إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة في 25 فيفري 2003،
- ✓ إنشاء المجلس الوطني المكلّف بترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 بتاريخ 22 أفريل 2003 لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية،
- ✓ إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في 25 فبراير 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنيّة ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع،
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في 03 ماي 2005 لتجسيد سياسة التعاون والشراكة،

إضافةً إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) وغرف التجارة والصناعة (CCI) ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة.

**2. الإطار المالي لدعم ومساندة المقاولة في الجزائر:**

نتيجة للدور السلبي للبنوك مع تمتعها بسيولة كافية فإنه تم إنشاء صناديق ضمان القروض التالية:

- ✓ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمت بسد فراغ كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية، وقد تطورت وظيفته – اليوم – في ظل آلية جديدة في إطار (FGAR/MEDA). صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) في 19 أفريل 2004 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006،
- ✓ إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهِمة في خدمة أصحاب المشاريع، كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية(FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ( CNAC )...

ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

وكانت آخر التصريحات أنّ البنوك العمومية ستقوم بإنشاء فروع على شكل شركات ذات رأسمال استثماري وشركات متخصصة في الإيجار المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار برنامج جديد يمتد مابين 2009 و2014 ويهدف إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة.

### 3. المناولة الصناعية في الجزائر:

لقد انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدعم من «برنامج الأمم المتحدة للتنمية». وتم إنشاء أول بورصة للمناولة بتمويل من «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية»، ثم إنشاء ثلاث بورصات في شرق وغرب وجنوب البلاد ظلت تشتغل بفضل انخراط 600 مؤسسة صغيرة بها. كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلّف بترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية، وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل وتنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة فيما بينها وتنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة.

كما تعمل الجزائر على ربط البورصات الجزائرية للمناولة مع نظيراتها في تونس والمغرب، والاتفاق على ميثاق للمناولة بين الدول العربية يحدد مفاهيم المناولة وآليات التعاون.

### 4. نتائج وانعكاسات هذه الجهود على التنمية في الجزائر:

كان من نتائج هذه الجهود أن بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية سنة 2008 حوالي 321387 مؤسسة بمعدل نمو يعادل 9.34% مقارنة بالسنة السابقة، وكانت بعض مؤشرات التنمية التي ساهمت بها المشروعات خارج قطاع المحروقات كما يلي[1]:

- ساهمت في الناتج الداخلي الخام بنسبة 80.80 % سنة 2007،
- ساهمت في تكوين القيمة المضافة بـ: 86.43% سنة 2007،
- في سنة 2008 ارتفعت قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار بنسبة تطور تعادل 41.71% مقارنة مع نتائج السنة السابقة، أمّا الصادرات فقد قدرت بـ: 78.3 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بـ: 30.04% مقارنة بسنة 2007،

[1] هواري خيثر، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، على الموقع/
/http://www.diwanalarab.com

ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

- تمّ توفير مناصب الشغل بمعدل 8.2% ما بين 2006 و2007،
- تمّ تحقيق معدلات نمو وصلت في سنة 2007 إلى ما بين 8% و9%،
- عرف معدل الإنتاج نموا مطردا قدر بحوالي 11% سنة 2007 مقارنة مع سنة 2003.

**رابعاً: مسئولية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

لقد عزز الاهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر اتجاه تنمية المجتمع، بل وأصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، والقطاع في الجزائر قد حان وقته لتحمل مسئوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

**الشكل 01: البطالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2009**

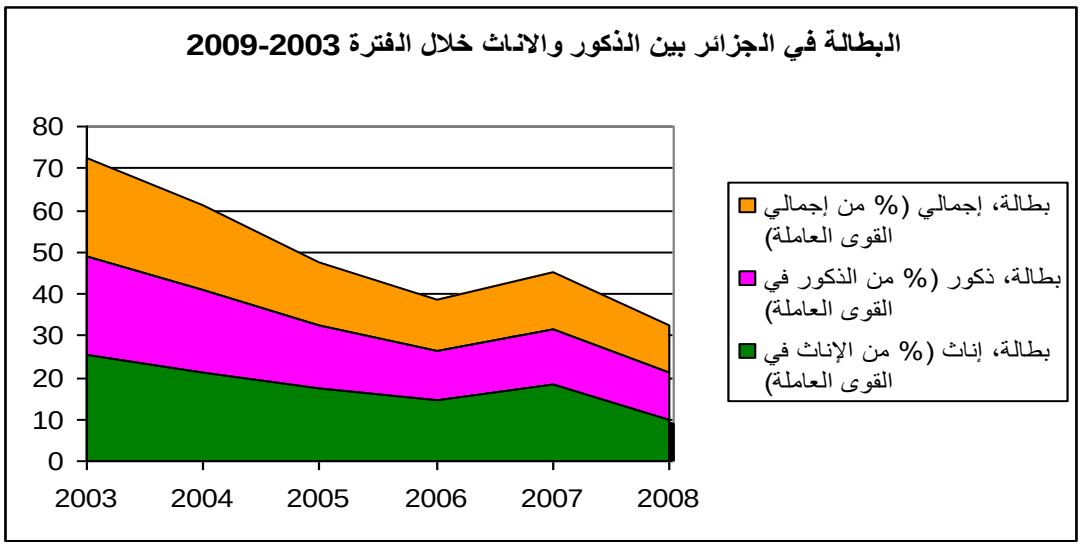


**المصدر: إحصائيات البنك الدولي، 2012.**

**الشكل 02: نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009**

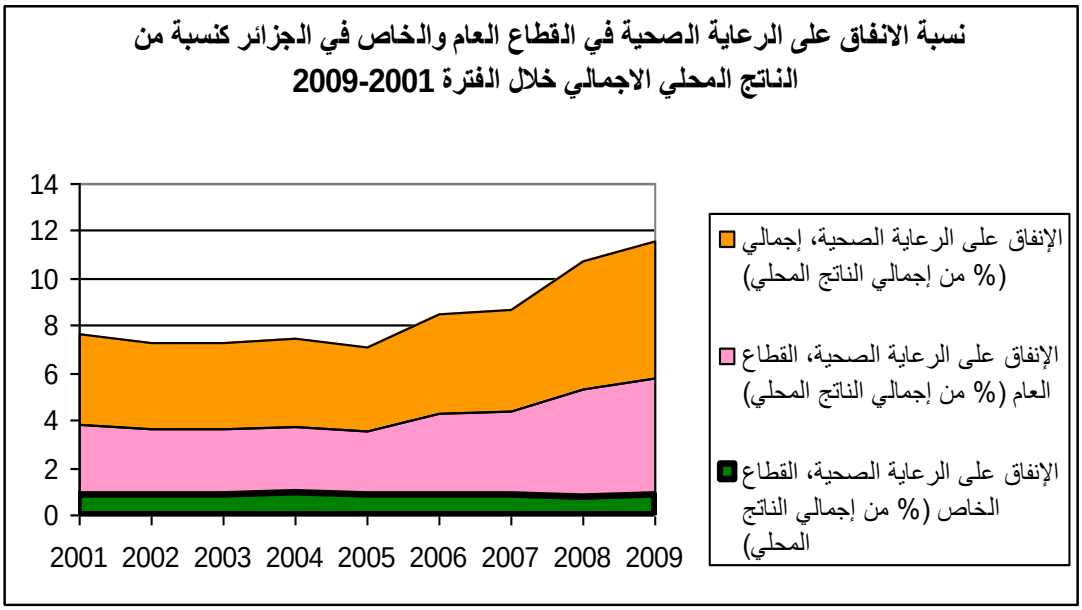


**المصدر: إحصائيات البنك الدولي، 2012.**

**الشكل 03: استثمار القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**

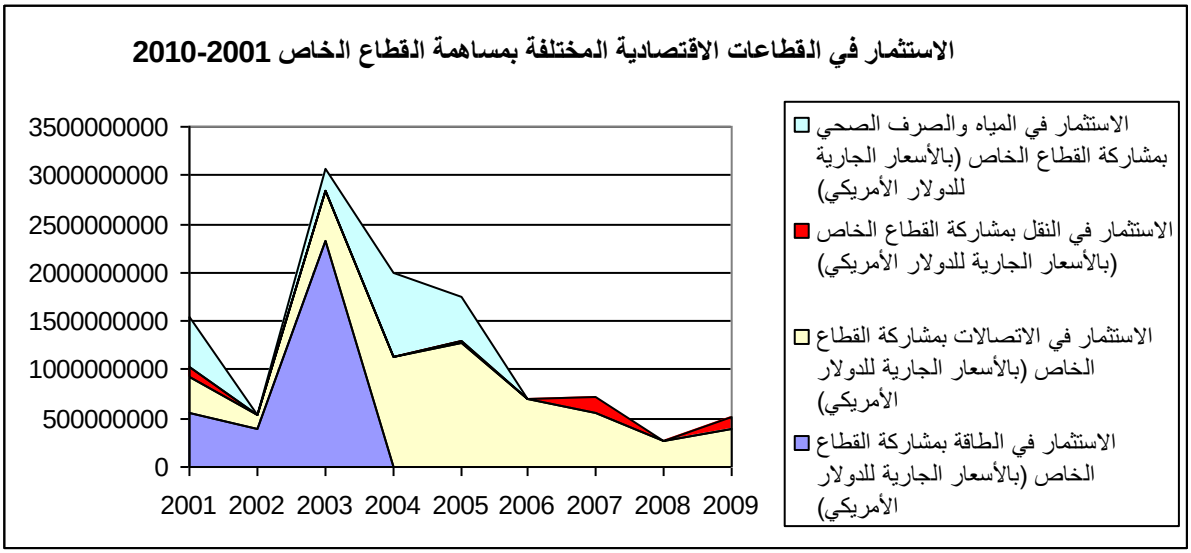


**المصدر: إحصائيات البنك الدولي**

ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

**جدول 01: تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2009 في الجزائر:**

| السنة / نسبة المساهمة في الناتج | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 42.26 | 42.81 | 41.27 | 45.30 |
| القطاع العام | 57.74 | 57.18 | 58.72 | 54.69 |

**المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات**

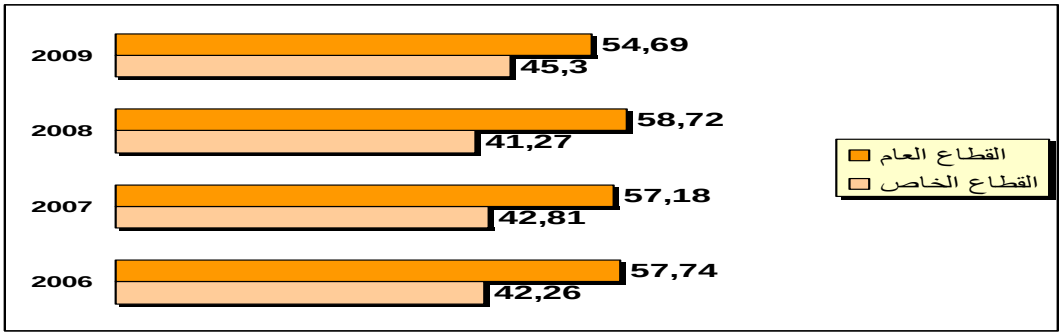


**المصدر: الاعتماد على الجدول رقم 01**

ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

## 1. تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

المسئولية الاجتماعية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص مفهوم نشأ مع تراجع القطاع العام كقطاع قائد للاقتصاد. وهيمنة القطاع الخاص على الاقتصاديات المحلية وفتح الأسواق أمام الشركات والمؤسسات التجارية بدون ضوابط مما أفرز رؤوس أموال كبيرة نشأت على حساب استغلال العامل والمستهلك واستغلال وجود ثغرات في القوانين والتشريعات المنظمة لعمل هذا القطاع أو التحايل على تلك القوانين لتعظيم أرباحها.

هناك تعريف شائع يستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: وهو يعرف المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها "تعهد من القطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم[1].

## 2. مهام ودور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

تضع العلاقة بين العامل والمستهلك والمجتمع عموماً وبين القطاع الخاص في موقع تحكمه تبادل المصالح والمنافع، فمتانة العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع تتحول إلى علاقة انتماء، فالشركات التي تتلمس حاجات المجتمع تشعر أفراده بانتماء هذه المؤسسات إليهم وبالتالي تتحول هذه العلاقة إلى علاقة تكامل، ليس للأعمال الخيرية التي يقدمها القطاع الخاص علاقة بل بالمسئولية الاجتماعية، لأن الأعمال الخيرية جزء من الالتزام الديني الذي فرضه الشرع على رأس المال[2].

وهناك من يرى أن المسئولية الاجتماعية للشركة يمكن تعريفها بأنها "إحساس ديني وأخلاقي ووطني بالمساهمة الاجتماعية سواء كان بالمال تجاه الأشخاص متعددين، منهم من يعمل داخل الشركة، ومنهم المقيم في المجتمع والبيئة المحيطة وذلك مقابل استغلال الموارد المادية والبشرية للمجتمع وتحقيق الأرباح. ولذا تتطلب المسؤولية الاجتماعية للشركات قيام حوار بين الشركات والأطراف المعنية بها، وينطبق بالتالي الاستخدام الشائع لعبارة **مواطنة الشركات**. على الشركات التي تشارك فعلا في الحوار والعمل بشأن المسائل ذات الأثر الاجتماعي المباشر على طرف أو أكثر من الأطراف المعنية بالشركات[3].

---

[1] فؤاد محمد عيسى، "**المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات**" وكيل وزارة التجارة والصناعة، ص15.

[2] منصور عبد الواحد زاهر، "**المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلزام أم التزام**"، الجمهورية، الأحد 05 يوليو 2009، مصر، على الموقع الرسمي للجريدة http://www.algomhoriah.net شوهد يوم 17 ديسمبر 2011.

[3] الأمين العام، " **وضع مبادئ توجيهية لدور القطاع الخاص ومسؤولياته الاجتماعية**" الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة " مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعي وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" أفريل 2000. ص03.